مسيرة الحوار وانقلاب المشترك على الاتفاقات

حرص المؤتمر على تجسيد مبدأ الشراكة ومشاركة الجميع في الانتخابات

حرصاً من المؤتمر الشعبي العام على تجسيد مبدأ الشراكة ومشاركة الجميع في الانتخابات النيابية قبل طلب أحزاب اللقاء المشترك تأجيل الانتخابات النيابية التي كانت مقررة في ابريل 2009م عبر توقيع الأحزاب الممثلة في البرلمان على اتفاق 23 فبراير 2009م والذي تضمن التمديد لمجلس النواب وتأجيل الانتخابات لمدة عامين بهدف الحوار على ثلاث نقاط هي:

أولاً: إتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية.

ثانياً: تمكين الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب من استكمال مناقشة المواضيع التي لم يتفق عليها أثناء إعداد التعديلات على قانون الانتخابات وتضمين ما يتفق عليه في صلب القانون.

ثالثاً: إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لما ينص عليه القانون.

- عقب الاتفاق والتمديد للبرلمان وتأجيل الانتخابات حرص المؤتمر على المبادرة بالدعوة للحوار لتنفيذ بنود الاتفاق، حيث دعا أحزاب المشترك الى الشروع في الحوار على النقاط الثلاث التي تضمنها اتفاق فبراير.

- عملت أحزاب المشترك على وضع شروط جديدة بعيدة عن الاتفاق مثل: إطلاق سراح عناصر التمرد والتخريب في محافظة صعدة والإفراج عن القتلة وقطاع الطرق ومثيري الفتنة في بعض المناطق في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية.

- فوجئ المؤتمر الشعبي العام بهروب أحزاب اللقاء المشترك من الشروع في الحوار من خلال إعلان تشكيل ما أسمتها بلجنة الحوار الوطني.

- حرص المؤتمر على التواصل مع قيادة المشترك واستفسارهم عن لجنة الحوار وهل هي بديل عن اتفاق فبراير وقالوا حينها بأنها ليست بديلاً عن الاتفاق.

- تم تكرار التواصل مع المشترك لتنفيذ اتفاق فبراير وفوجئ المؤتمر برد المشترك بأن على المؤتمر التواصل مع قيادة لجنة الحوار وأنها بديلة عن الأحزاب.

- استمرت أحزاب اللقاء المشترك برفضها كل دعوات ومبادرات ومقترحات المؤتمر للعودة الى طاولة الحوار وتنفيذ اتفاق فبراير وفي كل مرحلة كانت تضع شروطا جديدة.

- وحرصاً من المؤتمر الشعبي العام على تجسيد مبدأ الشراكة الوطنية قبل بالمطالب والشروط الجديدة لأحزاب اللقاء المشترك وطلب منهم أن يتولوا إقناع وإحضار العناصر التي كانوا يشترطون مشاركتها من عناصر التمرد والتخريب والعناصر الانفصالية في الخارج وعناصر ما يسمى بالحراك الى طاولة الحوار.

- تم التوقيع على المحضر التنفيذي لاتفاق فبراير الموقع في ١٧ يوليو ٢٠١٠م.

- عقبها تم تشكيل لجنة الإعداد والتهيئة للحوار الوطني وعقدت اجتماعها في ٧ اغسطس ٢٠١٠ وانبثقت عنها لجنة الثلاثين ثم لجنة الستة عشرة وصولاً الى لجنة الأربعة.

هروب المشترك

وفيما كان يفترض أن تسارع لجان الحوار في تنفيذ مضامين اتفاق فبراير ظهرت اشتراطات جديدة للمشترك تحت مسمى التهيئة للحوار.. حيث اتضح أن هدف اللقاء المشترك يتمثل بالهروب من الانتخابات ورفض الحديث عنها وجعل الحوار وسيلة فقط لتعطيل إجراء الاستحقاقات الدستورية في موعدها المحدد لإيصال البلاد الى مرحلة الفراغ الدستوري.

وحرصاً من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح على رعاية الحوار بين المؤتمر وأحزاب المشترك قدم الرئيس مجموعة من المقترحات وهي على النحو التالي:

١- التأكيد على أن الحوار الوطني الشامل لتنفيذ اتفاق فبراير ٢٠٠٩م الذي يؤدي الى إجراء تعديلات دستورية تؤدي الى تطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية حسب طلب أحزاب اللقاء المشترك وبما من شأنه الخروج برؤية وطنية لمعالجة القضايا التي تهم الوطن وتخدم مصالحه العليا.

المشترك عمل على وضع شروط جديدة بعيدة عما تم الاتفاق عليه

٢- التصويت النهائي في مجلس النواب على مشروع التعديلات لقانون الانتخابات والاستفتاء التي تم التصويت على موادها مادة مادة وإذا وجدت مواد ترون من وجهة نظركم بأنها لاتزال محل خلاف يتم العودة الى محاضر مجلس النواب بهذا الشأن أو تشكيل لجنة مصغرة من أعضاء مجلس النواب من الطرفين للاتفاق على تلك المواد والتصويت على القانون في مدة لا تتجاوز الاستحقاق القانوني للفترات الزمنية لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد.

٣- إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء سواء من القائمة السابقة المقرة من مجلس النواب أو الاتفاق على قائمة أخرى والمضي في إجراءات الانتخابات النيابية في موعدها المحدد في ابريل ٢٠١١م طبقاً لما تم الاتفاق عليه والذي بموجبه تم تعديل المادة (٦٥) من الدستور والتمديد لمجلس النواب الحالي لمدة سنتين ولمرة واحدة.

٤- تشكيل حكومة وحدة وطنية من الأحزاب الممثلة في مجلس النواب تتولى الإشراف على سير الانتخابات النيابية.

٥- تشكيل لجنة مصغرة من المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه لدراسة ما يتم تقديمه من الطرفين حول التعديلات الدستورية ومنها ما يتعلق بتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية وبعد الاتفاق عليها من الطرفين يتم إنزالها الى الحوار الوطني وبعد إقرارها تستكمل الإجراءات بشأنها طبقا للدستور والقانون.

أحزاب المشترك رفضت كل دعوات المؤتمر للعودة للحوار

٦- وجاء في ملاحظات الأخ الرئيس بأن ما ورد في الورقة حول بناء الدولة اللامركزية تعاد صياغتها على النحو التالي:

«تعزيز دور الحكم المحلي في اتجاه اللامركزية الإدارية والمالية وبما يحقق حكماً محلياً واسع الصلاحيات وتجرى التعديلات الدستورية والقانونية اللازمة لذلك بحسب ما يتم الاتفاق عليه من الطرفين»، لأنه يفهم من تعبير بناء الدولة اللامركزية بأنه يسير في اتجاه مفهوم الفيدرالية أو الكونفيدرالية.

٧- يتم إنجاز ما ذكر أعلاه وخصوصاً ما يتعلق بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والتصويت النهائي على قانون الانتخابات والاستفتاء في موعد لا يتجاوز السابع والعشرين من شهر اكتوبر ٢٠١٠م وذلك التزاماً بالمواعيد الدستورية والقانونية لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد.

خيارات ومقترحات أخرى

- كما قدم فخامته مقترحاً يتم تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من الاحزاب وفقاً للتقاسم بحيث يكون (٤) من المؤتمر مع الرئيس و(٥) للمشترك أو العكس.

ونظراً لأن كل هذه المقترحات والتنازلات رفضت من قبل المشترك فقد قدم المؤتمر مقترحاً بديلاً يستند على خيارين:

الخيار الأول: الاتفاق على استيعاب ملاحظة فخامة الاخ الرئيس الى اللجنة الرباعية.

الخيار الثاني: السير في الانتخابات النيابية على أساس الالتزام بالمواعيد الدستورية والقانونية بما في ذلك إعادة القانون الى مجلس النواب وإقرار القانون الذي سبق التصويت عليه مادة مادة.. وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وإجراء الاقتراع في ٢٧/٤/٢٠١١م..

ولكن المشترك رفض تلك التنازلات كلها.

وحرصاً من فخامته أرسل رسالة تطمينية للمشترك فيما يتعلق بالضمانات المستقبلية لهم قدم فيها الاخ الرئيس مقترحات جديدة قدمت للمشترك عبر الاخ محمد اليدومي وهي:

< إذا كان الاخوة في أحزاب اللقاء المشترك يريدون تأجيل التصويت على التعديلات في قانون الانتخابات المنظورة أمام مجلس النواب فلا مانع من ذلك ويتم العمل بالقانون الحالي وتتخذ الخطوات التالية:

- يتم أولاً إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من أجل مراجعة وتعديل جداول الناخبين للفترة المتبقية على موعد إجراء الانتخابات النيابية والتحضير لها وبما يكفل إجراءها في موعدها المحدد.

- تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى الإشراف على سير الانتخابات النيابية.

- تشكيل لجنة مصغرة من الأحزاب الممثلة في مجلس النواب، وذلك للاتفاق على التعديلات الدستورية المقدمة من الجانبين.

- نؤكد التزامنا بالشراكة في حكومة الوحدة الوطنية التي سوف تتولى الاشراف على سير الانتخابات النيابية وخلال الفترة المتبقية على موعد إجرائها.

- كما نؤكد التزامنا بالشراكة في الحكومة القادمة بعد الانتخابات النيابية بغض النظر عن نتائج تلك الانتخابات.

نفاد كل السبل

لكن أحزاب المشترك رفضت كل تلك المقترحات والتنازلات الامر الذي جعل المؤتمر الشعبي العام يتحمل المسؤولية الوطنية والدستورية ومطالبة مجلس النواب بتحمل مسؤولياته الدستورية والتصويت النهائي على تعديلات قانون الانتخابات بما يكفل إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في ابريل ٢٠١١م، بعد أن استُنفذت كافة السبل في التفاهم مع أحزاب اللقاء المشترك وسعيها لتعطيل الاستحقاق الدستوري وإدخال البلاد الى منزلق خطر نتيجة هذا النهج التدميري غير المسؤول مع الأخذ في الاعتبار النقاط الآتية:

١) إن التصويت النهائي من قبل مجلس النواب على تعديل قانون الانتخابات جاء بعد أن استنفدت كافة الوسائل والسبل أمام المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني للوصول الى أي تفاهمات مع أحزاب المشترك التي سعت لاستخدام الحوار وسيلة لتعطيل الحياة السياسية ومبرراً للانقلاب على النهج الديمقراطي وتحويل التفاهمات الى بديل عن النصوص الدستورية والأحزاب الى بديل عن المؤسسات الدستورية.

٢) إن تعديلات قانون الانتخابات قد تم التصويت عليها تصويتاً بصيغتها النهائية بعد أن تم مناقشتها وإقرارها مادة مادة من قبل كافة أعضاء مجلس النواب وفي مقدمتها كتل أحزاب اللقاء المشترك في اغسطس من العام ٢٠٠٨م حيث تم تأجيل التصويت النهائي على التعديلات آنذاك بعد انقلاب المشترك على الاتفاق ورفضه تقديم قائمة بأسماء ممثليه في اللجنة العليا للانتخابات.

٣) إن التعديلات التي تضمنها قانون الانتخابات والاستفتاء قدمت من قبل أحزاب اللقاء المشترك واستوعبت ملاحظات بعثة الاتحاد الأوروبي.

٤) إن رفض المشترك لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من قضاة تتوافر فيهم النزاهة والكفاءة على ألا تقل درجة عضو اللجنة عن عضو محكمة استئناف، هو انقلاب آخر على اتفاقاتهم مع المؤتمر الشعبي العام فقد سبق وان اقترحوا ذلك وتم تضمينه في اتفاق المبادئ الموقع من قبل الاحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة السياسية في يونيو ٢٠٠٦م وها هم الآن يشككون في نزاهة الانتخابات قبل أن تجرى كما أن هذه الخطوة قد جاءت بعد أن استنفدت كل السبل لايجاد أي تفاهم مع المشترك لإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.

- طالب المؤتمر أحزاب المشترك بمواصلة الحوار من أجل تحقيق الشراكة وبحيث يتم تشكيل حكومة ائتلافية تشرف على الانتخابات وان يتقدم المشترك بأي تعديلات دستورية الى مجلس النواب على أن يتواصل الحوار تحت قبة البرلمان.

- وكعادته رفض المشترك تلك الدعوة وعمل على تشويه الاصلاحات الدستورية التي تبناها المؤتمر.

- حرص المؤتمر على التأكيد على عدم تجاوز المؤسسات الدستورية ورفض كافة المحاولات للانقلاب على الدستور.

مبادرة الفرصة الاخيرة:

- تقدم المؤتمر بمبادرة جديدة حرصاً على تحقيق التوافق الوطني وتجاوز كافة الذرائع التي كان المشترك يضعها أمام الحوار تمثلت بالآتي:

أولاً: موضوع التعديلات الدستورية وبالذات فيما يخص المادة «١١٢» إما أن تبقى الفترة الرئاسية سبع سنوات ولدورتين فقط أو يتم تعديل فترة السبع الى خمس سنوات ولدورتين فقط وطبقاً لما ورد في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.

ثانياً: بالنسبة للناخبين الذين لم يسجلوا من قبل فإن أي مواطن بلغ السن القانونية الـ١٨ وحاصل على بطاقة شخصية تثبت ذلك فله الحق أن يسجل في السجل الانتخابي يوم الاقتراع ويدلي بصوته.

ثالثاً: تضاف القائمة النسبية الى مشروع التعديلات الدستورية ويبين القانون طريقة تنفيذها على أن يتم تطبيقها في الدورة الانتخابية بعد القادمة.

رابعاً: من أجل الوصول الى حوار جاد ومسؤول يستمر الحوار الوطني عبر قادة الاحزاب السياسية وما يتم التوصل إليه يتم طرحه من قبلها على ممثليها في لجنة الحوار الوطني ومن ثم يأخذ طريقه الى المؤسسات الدستورية لإقراره.

- تعمد المشترك التقليل من أهمية المبادرة التي تقدم بها المؤتمر والتسويف والمماطلة في التعامل الجاد معها.

مهام عاجلة امام المؤتمريين

محمد شرف الدين

يستمد المؤتمر الشعبي العام مكانته وحضوره الجماهيري من الشعب وهي مكانة تفرض عليه دوماً أن يستمر ويتواصل بزخم أكثر من أي وقت مضى بالنظر الى الصعوبات التي يواجهها الوطن لأسباب وعوامل ذاتية وموضوعية.. كما أن على قياداته وأعضائه في مختلف التكوينات ان تعمل بروح الفريق الواحد لمواجهة متطلبات واستحقاقات المرحلة الوطنية في سياقاتها الديمقراطية والتنموية المعززة للأمن والاستقرار.. وبكل تأكيد تتصدر هذه الاستحقاقات الانتخابات النيابية التي تستوجب من كل المؤتمريين بذل المزيد من الجهود في إطار عمل مكثف منسق قادر على الابتكار والإبداع للحلول واجتراح المآثر في مواجهة كل ما يعترض مسيرة اليمن الجديد، وهذا يستدعي من الجميع العمل من أجل أن يكون المؤتمر متمثلاً لإرادة الشعب مرسخاً لتجربته الديمقراطية وتطويرها باعتبارها منجزاً للشعب ولأجياله القادمة وأن يتجاوز الصعوبات الاقتصادية التنموية والخدمية والمعيشية دون أن يلتفت أو يصغي الى الضجيج الذي تثيره بعض الأطراف في الساحة السياسية، وأن يستمد القوة في مواجهة الفتن والأزمات من الشعب عبر الانتصار لحقه الدستوري الديمقراطي المتمثل في إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد ٢٧ أبريل ٢٠١١م..

عليه أن يعمل على ترسيخ دولة النظام والقانون الذي به يحقق الاستقرار وتسقط كل المشاريع التخريبية التدميرية لدعاة الفوضى والفرقة والتمزق، وإدراك أن هؤلاء صغار بحجم مشاريعهم لاسيما بعد أن قدم لهم كل التنازلات التي بدون شك لم تكن ضعفاً منه ولاخوفاً بل انطلاقاً من مسؤوليته الوطنية وحرصاً على التجربة الديمقراطية التعددية، ومواقفهم تجاه الحوار والاستحقاق الانتخابي النيابي والتعديلات الدستورية وآخرها رسالته لأحزاب المشترك الاسبوع الماضي، لكنهم أثبتوا أنهم ليسوا إلا مجموعة من الانقلابيين التآمريين ولا مكان في تفكيرهم الشمولي للديمقراطية والتعددية، يسعون الى الانتقام من الشعب الا أنه لم ينخدع بشعاراتهم ولا بخطابهم السياسي الديماغوجي وعبر عن ذلك في كل الانتخابات السابقة الحرة والشفافة والتي شهد العالم كله بنزاهتها، فلم يمنحهم الثقة فعادوا الى الماضي تحدوهم أوهام إمكانية الوصول الى السلطة عبر الخراب والفرقة والتمزق، وهذا لن يكون لأن شعبنا أفشلها في الماضي وسيفشلها في الحاضر والمستقبل.

إن على المؤتمر أن لا يعبأ بأولئك المتساقطين المتهافتين على تلك المشاريع وتوجهاتها المشبوهة، فهؤلاء هم سقط متاع، وحسناً فعلوا حين أظهروا حقيقتهم فهم- حتماً- إيمانهم ضعيف بالوطن والشعب.. وأمثالهم لا يحتاجهم المؤتمر الشعبي العام..

ويبقى الأهم الالتحام بالشعب عبر إكساب النزول الميداني لقيادة المؤتمر ديناميكية أكبر من تلمس قضايا وهموم المواطنين والتعبير عن آمالهم وتطلعاتهم الحقيقية ومعالجتها بصورة إبداعية خلاقة والمضي معاً صوب بناء المستقبل الوضّاء لوطن الـ٢٢ مايو العظيم.

العواضي: المشترك لا يفرق بين العمل السياسي والأعمال التخريبية

قال عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام ياسر العواضي إن أحزاب اللقاء المشترك لا تريد إجراء أية انتخابات سواء في ٢٠١١م أو غيره، وإنما تسعى لتجريد الحكومة والمؤسسات الدستورية من شرعيتها والسعي لإحلال لجنة الـ ٢٠٠، مكان البرلمان و جعل لجنة الـ ٣٠ كبديل للحكومة و اللجنة الرباعية كمجلس للرئاسة، وجر المؤتمر إلى مربع اللاشرعية.. وأكد العواضي خلال ترؤسه لاجتماع الهيئة التنفيذية للمؤتمر الشعبي العام بمحافظة وجامعة ذمار وبحضور قيادات المؤتمر الشعبي العام وقيادات أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أن اللقاء المشترك يسعى إلى تضليل الرأي العام و استغلال حاجات الناس ومحاولة جر اليمن إلى دائرة الفوضى والنيل من امن واستقرار الوطن.

وأسف العواضي من مواقف الإصلاح ومساعي بعض أطرأف المشترك الهادفة إلى العودة باليمن إلى ما قبل العام ١٩٩٠م، وقال : كنا نراهن على أن الأخوة في حزب الإصلاح سيكون لهم موقف ضد تلك الطروحات التي تسعى إلى إعادة اليمن إلى ما قبل الوحدة المباركة، إلا أنهم انجروا وراءهم سعياً للكسب والاستغلال السياسي.وبين العواضي أن المؤتمر الشعبي العام يتحمل مسؤولية الدولة والوطن ويضع تعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية من ابرز أولوياته.

وأشار العواضي إلى أن المؤتمر دعا إلى الحوار الوطني مع المعارضة لأكثر من مرة سعيا لإنهاء كافة القضايا العالقة والتفرغ للهم التنموي وتعزيز الأمن والاستقرار، حيث قدم المؤتمر كثيراً من التنازلات سعيا للوصول إلى وفاق وطني إلا أن هناك أشياء يمكن التنازل عليها كالجهد السياسي والحكومة و الإصلاحات السياسية لكننا لا يمكن التنازل عن قضايا تتعلق بمصير الشعب اليمني و لا يمكن التصرف بها.

وقال العواضي : كنا نتطلع إلى التوافق السياسي مع المشترك وتمت الموافقة من قبل المؤتمر على تأجيل الانتخابات لمدة عامين ، على أن يتم خلال العامين إجراء الإصلاحات السياسية و تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، لكن الأخوة في اللقاء المشترك، ماطلوا في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الجوانب الأخرى ،وركبوا موجة حرب صعدة وقاموا بالتنسيق مع الحوثي وتأييده وإهدار الوقت حيث استمروا لأكثر من سنة وشهرين من المدة التي تم تمديدها لمجلس النواب، رافضين للحوار، وخلال ذلك رضخ المؤتمر الشعبي العام لهم بعد رفضهم الحوار داخل المؤسسات الدستورية وتم تشكيل لجنة الـ ٢٠ للحوار وبعدها لجنة الـ ٣٠ وبعد ذلك لجنة الـ١٦ ، واشترط المؤتمر بان يكون الحوار تحت سقف الوحدة والجمهورية والديمقراطية لكن المشترك رفض ذلك واشترط ضم الحوثي والمعارضة في الخارج ووافق المؤتمر على ذلك.

وأضاف العواضي : لكن الحوار خرج عن مساره الصحيح ودخل في نقاش أمور جانبيه وكان طرح المشترك بان يتم تهيئة الأجواء للحوار في محاولة لإخراج الحوار عن مساره الصحيح، وان طروحات المشترك تعد قفزا على الواقع بدء من الاشتراط بالإفراج عن المضبوطين على ذمة قضايا جنائية من الذين يطلق عليهم المعتقلين السياسيين حيث لا يفرق المشترك بين العمل السياسي والأعمال التخريبية والإجرامية.

كما أشار إلى تشكيل اللجنة رباعية للحوار حيث كانت طروحات المشترك بإعادة صياغة وثيقة الوحدة والسعي لدولة اتحادية وغيرهم يريد فدرالية حيث فجرت هذه النقطة الخلاف باعتبار أن الاتجاه خطوة في اتجاه الفدرالية تعد خطوة نحو الانفصال الممنهج.

قباطي يستنكر تحريف إعلام الإصلاح لكلامه ويتهمه بالتضليل

استنكر الدكتور محمد عبد المجيد قباطي رئيس دائرة الشئون الخارجية والتعاون الدولي في المؤتمر الشعبي العام التحريف الذي مارسه إعلام حزب الإصلاح لتصريحاته وقال: إن الخبر الذي نقلته الصحوة موبايل وقناة سهيل حول (أنه قال إذا تأخر التغيير في اليمن فإننا سائرون نحو الانفجار لا محالة).

وقال :لم أقل هذا الكلام ويؤسفني عدم التزام هذه الوسائل بالوفاء بالمهنية المطلوبة من وسائل الإعلام عندما تنقل تصريحات وأن تصل إلى هذا المستوى من الإسفاف، وهذا الكلام لم أقله وأي شخص قرأ ما نقلته أخبار اليوم سيجد أن هذا الكلام غير موجود فيما قلته.

وأضاف: أنا قلت إن النموذج التونسي لا يمكن أن ينطبق على اليمن بحكم ظروف اليمن المختلفة كما أنني حينما أشرت إلى موضوع نموذج الصومولة واللبننة إنما جاء تعليقا على حديث الأمين العام المساعد للإصلاح السعيدي الذي قال: إن السلطة تهددنا بالصومولة واللبننة، وأكدت أن الصومولة واللبننة هما أنموذجان أحدهما أو كلاهما قد ينطبق على اليمن لكن موقع اليمن وأهميته الإستراتيجية ستجعل الجوار الإقليمي والشركاء الدوليين لا يسمحون بحصول هذا السيناريو مطلقاً، وهذا ما ظهر في صحيفة أخبار اليوم.

وأضاف: إنهم نقلوا هذا الكلام بشكل غير صحيح رغم أننا لا نمانع بتسجيل كل ما جرى بالصوت والصورة.

كما انتقد قباطي التحريف الذي تعمدته صحيفة الصحوة بإشارتها إلى أنه قال إن مخاطر التغيير أقل من عدم مخاطر التغيير والذي نشرته في عددها رقم ١٢٣١ بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٠م عندما ترجمت دراسة بعنوان ما الذي يحدث في اليمن وأوردت فيه (المخاطر التي ستصاحب عملية التغيير كبيرة إلا أن عواقب عدم العمل على التغيير تعتبر أخطر) مؤكداً أن هذا تحريف ونقل خاطئ وقال النص نقل بشكل خاطئ ومجتزىء وفي سياق غير السياق الذي تحدثت به .

مضيفاً : قلت نحن ندعو إلى التغيير منذ ١٢ عاما وعلى سبيل المثال حديثنا عن القائمة النسبية التي رفضوها هم كما أننا وقعنا اتفاق معهم قبل عام حول تطوير النظام الانتخابي ليكون مختلطاً مناصفة بين القائمة النسبية والدائرة الفردية لكنهم طوال العام لم يطالبوا بذلك لان بعضهم يرفضون هذا النظام كما يرفضون الانتقال إلى الحكم المحلي الذي وضحنا التزامنا به في مؤتمر أصدقاء اليمن في لندن قبل عام ولكنهم لا يقبلون بمثل هذا التغيير والتطور ،وللأسف نحن من طالب بالتغيير كما ظهر في خطاب فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أمس بينما هم يرفضونه.

وتابع الدكتور قباطي أريد أن أذكر الأخوة في إعلام الإصلاح بمقابلة أجريت معي ونشرت في صحيفة الناس ويكفي أن الأخ عبد الله مصلح رئيس تحرير صحيفة العاصمة لسان حزب الإصلاح بأمانة العاصمة الذي أجرى المقابلة ونشرها في صحيفة الناس أعتذر لي عن التحريف في مقابلتي وقال لي انه تم تغيير بعض ما جاء في حديثي دون موافقته وهو مستعد للوقوف معي أمام القضاء وعندي رسالة منه في التلفون حول هذا الموضوع وتجاوزنا ذلك معتبرين ان الصحافة ستتطور

وتابع كنت أعتبر تلك التجربة لن تتكرر مع الأخوة في وسائل إعلام الإصلاح كما جرى في نقل ما قلته في الندوة التي جرت في فندق أيجل أمس الأول ويؤسفني أننا ونحن نريد التأكيد على التوسع في الحريات الصحيفة ألا يلتزم بعض الأخوة الصحفيين بالمهنية ويوظفوا حرية التعبير في تقويل الناس مالم يقولوه في إطار التضليل رغم أننا نتطلع إليهم في صناعة رأي عام مستنير ونقل الواقع وما يقوله الآخرون بالأمانة المطلوبة ولدي من الشجاعة أن أقول ما قلته أمام العالم لكن يؤسفني مثل هذا التقويل والتزوير الذي أوردوا به كلامي .